

**الولاية الرابعة في
مواجهة أزمة صائفة 1962**

أ. سعاد يمينة شبوط
قسم التاريخ - جامعة تلمسان

عملت مختلف الحركات الثورية على مجابهة الاستعمار ودحر قواته بقيادة القوى الوطنية التي كانت تقود عملية التحرير وتمارس نشاطها الثوري وقد اتجهت عملية تسليم السلطة إلى الزعامات الوطنية ورموز الحركات الثورية كما هو الحال بالنسبة لفيدال كاسترو في كوبا وهوشي منه في الفيتنام وبورقيبة في تونس وهو ما حدث أيضا في الجزائر مع اختلاف بسيط زرع التجربة برمتها.

فبعد توقيع وقف إطلاق النار مباشرة في 19 مارس 1962 انطلق السباق بين مختلف الزمر المشكلة للحركة الثورية والتي محورها زعامات ثورية متنافسة وقد كان هذا السباق يحدد من يصل إلى سدّة الحكم في الدولة الجزائرية المستقلة حديثا.

لقد انفجرت حالة من التنافس الشديد على السلطة بين قادة الثورة وتحول ذلك التماسك الظاهري الذي طالما أقلق فرنسا وضيق أمامها فرص اختراق النسيج الثوري إلى حالة من التشرذم والتصادم في سبيل السيطرة على العاصمة (الجزائر) ومن ثم بسط النفوذ على الجزائر كلها وهو ما عرف بأزمة صائفة 1962 أو حرب الولايات. فما هو موقف الولاية الرابعة التاريخية منها؟

1 - الولاية الرابعة والمفاوضات:

لم تدم خطة استدراج الولاية الرابعة إلى تسوية انفرادية سرية طويلا حيث قامت قيادتها الجديدة بإفشال مواقف التجاوب

التي أبدأها سي صالح وبعض مساعديه مع مشروع "سلم الشجعان" ونجحت في تصفية مؤيديه وانقلبت على المسار الذي حاولت من خلاله الأجهزة الاستعمارية إضعاف موقف قيادة الثورة في الخارج⁽¹⁾.

إن التمهيد للشروع في المفاوضات في نظر الجنرال دوغول كان يقتضي تهيئة الأوضاع لانفراده بالإمساك بخيوط إداراتها بشكل مطلق وذلك عن طريق إضعاف دور العسكريين الفرنسيين في التأثير على القرارات السياسية الفرنسية المرتبطة بالقضية الجزائرية من جهة وإبعاد سياسي جبهة التحرير الوطني عن طريق القيام بمبادرات فردية تجاه ولايات الداخل. وفي هذا السياق فإن خليفة سي صالح في قيادة الولاية الرابعة ونائبه السابق الرائد سي محمد أدرك مناورة دوغول عندما توجه إلى الحكومة المؤقتة بندااء إلى التفاوض في

14/06/1960، وجاءت جهود سي محمد في تصفية رفاقه من المسؤولين بعد لقاء الإليزي لتضع حدًا لأمال المصالح الفرنسية في تحقيق اتفاق انفرادي يجعل الولاية الرابعة خارج جبهة المواجهة.

ومن ناحية أخرى ساهم ما قام به سي محمد في توجيه سياسة دوغول نحو التعامل مع القيادة السياسية للثورة بصورة رسمية ومباشرة، فتم ترتيب أول لقاء بين ممثلين عن الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية في مولان بعد أسبوعين فقط من لقاء الإليزي (25-26 جوان 1960)⁽²⁾.

ورغم فشل ذلك اللقاء بفعل تصلب مواقف الطرفين إلا أن الجنرال دوغول تقدم بمبادرة جديدة، شكلت منطلقات للشروع في جولات تفاوضية أخرى مثل استخدامه لعبارة "الجمهورية الجزائرية" واقتراحه إجراء استفتاء حول مبدأ الاستقلال الذاتي في خطاب له بتاريخ 1960/11/04⁽³⁾.

أجهضت مظاهرات ديسمبر 1960 تلك الخطوة التي كان دوغول يعتزم القيام بها فتوجه إلى التصريح في ندوة صحفية بتاريخ 1961/04/11 أن السياسة الفرنسية في الجزائر سوف تتبنى مبدأ التخلي عن المستعمرات باعتبار ذلك يحقق مصلحة فرنسا⁽⁴⁾ وشكل ذلك التحول في سياسة دوغول المنعرج الحقيقي بالنسبة لمسار المفاوضات، ويمكن اعتباره البداية الفعلية لها.

وعندما انخرطت الحكومة المؤقتة في عملية التفاوض لم تعد قيادة الولاية الرابعة في منتصف سنة 1961، تزعزع العمل الموحد المنظم للثورة بالنسبة لها، بل على العكس من ذلك، ظلت القيادة البديلة لسي صالح حريصة على إعادة الاتصالات مع قيادة الخارج وتوثيقها بعدما شهدت في سنتي 1959 - 1960 فتورا شديدا وتأزما كبيرا إلا أن تباين المواقف من مسألة المفاوضات في صفوف القيادة الخارجية واستفحال التأزم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة في صائفة 1961 سرعان ما أدى إلى تعكر الأجواء وانتقال

الخلافاً إلى الداخل في المرحلة الأخيرة من مفاوضات إفيان وهو ما نجم عنه تحول الولايات إلى مجال للصراع حول النفوذ⁽⁵⁾.

إن تسليط الضوء على موقع الولاية الرابعة وموقفها خلال أزمة الصراع على السلطة في صائفة 1962، يستدعي تحليل وتوضيح أسباب الانقسام داخل قيادة الخارج وخلفيات انتقال ذلك الصراع إلى صفوف ولايات الداخل ومواقف كل منها من أطراف الصراع التي تعددت في المرحلة الانتقالية (مارس - جويلية 1962) حتى أصبحت بعض الولايات نفسها طرفاً منها⁽⁶⁾.

يذهب البعض إلى اعتبار حادثة استقالة هيئة الأركان العامة في 15/07/1961 كمعلم لبداية الخلافات مع الحكومة المؤقتة لكونها كشفت عن عدم انسجام القيادة السياسية للثورة مع الهيئة العسكرية العليا التي كانت تشرف على جيش التحرير الوطني بشكل معلن⁽⁷⁾.

ولكن في الواقع لم تكن تلك الاستقالة التي اتخذت من حادثة الطيار الفرنسي⁽⁸⁾ ذريعة لتبرير احتجاج هيئة الأركان العامة على أداء الحكومة المؤقتة سوى الجزء الظاهر من الجبل الجليدي كما يقال، فقد كانت تخفي تناقضا شديداً في الرؤية والموقف تجاه قضايا هامة طرحت أمام قيادة الثورة ويمكن حصر أهم أسباب الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة في ما يلي:

أ) تباين المواقف من مسألة التفاوض مع السلطة الاستعمارية، حيث أيدت الحكومة المؤقتة المسعى، ونددت هيئة الأركان العامة به وتحفظت عليه⁽⁹⁾.

ب) احتجاج هيئة الأركان العامة على الأداء السياسي للحكومة المؤقتة واتهامها بالعجز وعدم الكفاءة والبيروقراطية⁽¹⁰⁾.

ج) طموح هيئة الأركان العامة إلى تحقيق استقلالها في اتخاذ القرار ورفضها للعديد من قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA الداعية إلى دخولها إلى التراب الوطني⁽¹¹⁾.

ح) الخلاف الشديد بين هيئة الأركان العامة واللجنة الوزارية للحرب (CIG) حول مسألة الإشراف على جيش الحدود، وجيش التحرير الوطني في الداخل⁽¹²⁾.

خ) تنامي قوة هيئة الأركان العامة بحكم تحكمها في جيش الحدود الذي تجاوز تعداده 20 ألف جندي في تونس والمغرب وأصبح أشبه ما يكون بالجيش النظامي من حيث التنظيم والتسليح⁽¹³⁾.

د) محاولة الحكومة المؤقتة بقيادة بن خدة، وبتحريض كل من كريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف، الحد من نفوذ هيئة الأركان العامة عن طريق إضعاف تحكمها في جيش الحدود من جهة، وكسب ولاء قيادات الداخل من جهة أخرى⁽¹⁴⁾.

ي) اختلاف وتباين مواقف ولايات الداخل من الصراع بين طرفي الصراع القائم في الخارج (EMG-GPRA)، سمح بشكل غير مباشر

باستمراره واشتداده عندما أصبحت تلك الولايات نفسها جبهات للصراع، حيث وقفت الولايات الخامسة والسادسة والأولى إلى جانب هيئة الأركان العامة واتخذت الولايات الثانية، الثالثة مواقف مؤيدة للحكومة المؤقتة في الظاهر ولقائدين سابقين لهما في الباطن هما: بن طوبال وكريم بلقاسم⁽¹⁵⁾.

أما الولاية الرابعة فقد تفادت الدخول في التحالفات التي تشكلت في بداية تأزم العلاقة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، وذلك لكونها لم تعرف ظاهرة بقاء الارتباط والولاء للقادة السابقين لها⁽¹⁶⁾. العقيدان عمر أعمار وصادق دهيليس.

لكن موقف الحياد الذي تبنته الولاية الرابعة بعد استشهاد سي محمد في شهر أوت 1961 لم يستمر طويلا بعد أن تحولت منطقة الجزائر العاصمة إلى منطقة للتجاذب والتنافس بين مختلف أطراف الصراع. فقد أدت محاولات الحكومة المؤقتة لبسط "سلطانها" ونفوذها وكسب ولايات الداخل وعلى رأسها الولاية الرابعة إلى جانبها من ناحية وسعي هيئة الأركان العامة مدعومة بعناصر تحالف بن بلة على التحكم في الإشراف على العاصمة من ناحية أخرى، إلى انخراط الولاية الرابعة في مواجهة الطرفين معا⁽¹⁷⁾.

1 - العاصمة ميدان الصراع على السلطة:

إن الفكرة السائدة بأن مؤتمر طرابلس الذي شهد الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA في (25 ماي - 07 جوان 1962) هو الذي يمثل بداية أزمة ما يعرف بصائفة 1962⁽¹⁸⁾ تعتبر في الكثير من الأحيان نسبية، ذلك أن خلفيات الصراع حول السلطة وتشكل التحالفات المتصارعة، سبق ذلك المؤتمر الذي كان في الواقع لحظة الانفجار المعلن لجبهة التحرير الوطني وهيئات قيادة الثورة التحريرية⁽¹⁹⁾.

ففي مطلع سنة 1962 لاح أفق التوصل إلى حل سياسي للقضية الجزائريين عن طريق مفاوضات إيفيان التي كانت توشك على الدخول في جولتها الأخيرة، وتسارع معها وتيرة السباق نحو السلطة عن طريق المناورات السياسية، وحشد الأنصار والقيام بالدعاية المضادة⁽²⁰⁾.

وازداد التصعيد بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة بعد توقيع اتفاقيات إيفيان الثانية والإعلان عن وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 فقد اعتبرت الحكومة المؤقتة ذلك، يوما للنصر أما هيئة الأركان العامة فقد نظرت إلى ذلك بأنه تعبير عن الهزيمة واليأس والوقوع في فخ استعمار جديد⁽²¹⁾.

لكن أين كان موقع الولاية الرابعة ومواقفها من تلك المستجدات التي تسارعت منذ مطلع سنة 1962 واستمرت إلى خريفها ؟

في جانفي 1962 بدأت الحكومة المؤقتة في العمل من أجل فرض السلطة الفعلية لها في الداخل⁽²²⁾ بعدما تمردت عليها هيئة الأركان عند الحدود وبهدف تحقيق ذلك قامت بإرسال الرائد عز الدين، العضو المنشق عن الأركان العامة والقيادي السابق في الولاية الرابعة إلى العاصمة للإشراف على إعادة تنظيمها وإدارتها⁽²³⁾ عملا بمقررات اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في طرابلس ديسمبر 1959 جانفي 1960 الذي أعاد إليها وضع المنطقة الذاتية.

لكن قيادة الولاية الرابعة التي كانت تشرف على العاصمة اعتبرت الأمر مناورة سياسية من طرف الحكومة المؤقتة للتحكم في المدينة في سياق خلافها مع هيئة الأركان العامة ولا يعود ذلك إلى ما ذكره محمد حربي بأن الولاية الرابعة لم يتم إبلاغها بقرار المجلس الوطني للثورة المتعلق بوضع العاصمة فقط وإنما لمبادرة الحكومة المؤقتة التي قامت فيما بعد بإرسال قياديين سابقين للولاية الرابعة للإشراف على قيادته⁽²⁴⁾.

لقد رفض قادة الولاية الرابعة (يوسف الخطيب، لخضر بورقعة - محمد بوسماحة) المناورات المشبوهة للحكومة المؤقتة

وامتنعوا عن التنازل عن قيادتها لصالح العقيد: صادق دهيلس والنقيب موسى شارف وللتعبير عن ذلك قاموا بترقية نقيباء (قادة المناطق) إلى رتبة رواد⁽²⁵⁾.

في الوقت الذي فشلت فيه مساعي الحكومة المؤقتة لكسب الولاية الرابعة إلى صفها، نجحت هيئة الأركان العامة في الانضمام إلى ما يعرف بتحالف بن بلة وهو التحالف الذي ضم الولايات المناوئة للحكومة المؤقتة والمالية لهيئة الأركان إلى جانب عدد من العناصر القيادية التي تم إبعادها من المشاركة في الهيئتين التنفيذية والتشريعية للثورة في سنوات سابقة.

كان بلة ومن ورائه محمد خيضر ورابع بيطاط في واجهة ذلك التحالف الذي كان يشكل جبهة عريضة من المجموعات الطموحة إلى التحكم في زمام السلطة عند نهاية المرحلة الانتقالية على حساب الحكومة المؤقتة التي منيت سياستها في استدراج ولايات الداخل إلى جانبها بالفشل الذريع.

وظهر ذلك الفشل الذريع بشكل جلي خلال مؤتمر طرابلس الذي شهد جولات ساخنة في تصفية الحسابات الشخصية وصراعا كبيرا حول أسبقية الإشراف على الهيئات القيادية، ويمكن القول بأن انسحاب أغلب وزراء الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم رئيسها بن خدة بشكل مفاجئ قبل انتهاء الجلسات كان مؤشرا على حدوث انقلاب داخل قيادة الثورة لصالح مجموعات جديدة خارج الجهاز

التنفيذ⁽²⁶⁾. فقد أدرك بن خدة أن تأسيس مكتب سياسي لجهة التحرير الوطني كان بمثابة وضع جهاز تنفيذي أعلى سلطة من الحكومة المؤقتة، وكان إيذانا بتحويل الجبهة إلى حزب سياسي يسيطر على العمل السياسي.

1) الولاية الرابعة وفتنة صيف 1962:

لم تشارك قيادة الولاية الرابعة في مؤتمر طرابلس حسب ما ذكره العقيد علي كافي في مذكراته⁽²⁷⁾ لكن محمد حربي ذكر أن الرائد أحمد بن شريف كان يمتلك تكليفا بالحضور في المؤتمر⁽²⁸⁾ ويناقض لخضر بورقعة ما أشار إليه محمد حربي، فقد ذكر أن أحمد بن شريف الذي شارك في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) بتونس بتاريخ 27/22 فيفري 1962 كممثل للولاية الرابعة بعد أن تحصل على تنازل من الرائد يوسف بن خروف، كشف عن موقفه الموالي لهيئة الأركان العامة، فحاولت الولاية الرابعة عزله، لكنه تمادى في موقفه⁽²⁹⁾ وهذا يطرح نقاط ظل حول تمثيل بن شريف للولاية في مؤتمر طرابلس فيما بعد في ماي جوان 1962.

بعد الانشقاق الذي حدث في مؤتمر طرابلس والذي ميزه الإجماع حول البرنامج دون مناقشة، والصراع بين الأشخاص دون هوادة، والذي كان فرصة لممثلي ولايات الداخل لمشاهدة عرض فريد من نوعه، كشف انقسام العرى وتوقيع شهادة الوفاة للأجهزة

التي تولت الإشراف على الثورة بعد مؤتمر الصومام حاولت بعض ولايات الداخل رأب الصدع، وتنادت لعقد اجتماع في زمورة بتاريخ 24، 25 جوان 1962، حضرته كل من الولاية الثانية والثالثة والرابعة وفدراليات فرنسا وتونس والمغرب وافتتح المجتمعون إنشاء لجنة مشتركة بين الولايات لتوحيد العامل والحفاظ على وحدة الأمة وقامت بتوجيه نداء للوحدة إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽³⁰⁾.

إلا أن قيادة هيئة الأركان العامة اعتبرت ذلك الاجتماع بأنه مناورة من طرف الحكومة المؤقتة ولم تتجاوب معه لأنه تجاهلها كطرف في الخلاف الدائر آنذاك بالنظر إلى أن المجتمعين في زمورة أشاروا إلى أنها كانت محلة منذ شهر سبتمبر 1961⁽³¹⁾.

وفي الواقع لم يتم حل هيئة الأركان العامة إلا في 1962/07/05 أي بعد اجتماع زمورة بثمانية (08 أيام)، وهو الأمر الذي زاد من احتدام الوضع، بفعل تنديد بن بلة بذلك الإجراء الذي اعتبرته قيادة الأركان بالقرار الغير شرعي لأنه لم يكن صادرا من المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) الذي عينها في طرابلس في جانفي 1960.

رغم استفحال أزمة الصراع على السلطة لم تنس ولايات الداخل الاحتفال بإعلان الاستقلال وحافظت على رمزية الحدث في المكان الذي دخلت منه جحافل الاحتلال عام 1830⁽³²⁾. لكن في

الواقع كانت الأزمة تأخذ منحرجا خطيرا، حيث فتح الطريق أمام شبح حرب أهلية من أجل السبق لاستلام السلطة من الجهاز التنفيذي المؤقت الذي أشرف على تسيير البلاد في المرحلة الانتقالية التي كان يفترض أن تشهد نهايتها مع إعلان الاستقلال، لكنها عرفت فصلا آخر خلال صائفة 1962 في شكل صراع محموم داخل جبهة التحرير الوطني.

إن استعراض جميع تفاصيل أحداث الصراع حول السلطة في صائفة 1962 في الفترة التي أعقبت الاستقلال إلى غاية تشكيل أول حكومة في الجزائر المستقلة في 1962/09/26، لن يسعه هذا المبحث، ويحتاج إلى دراسة خاصة ولكن يمكن ضبط جملة من الإشارة إلى أهم وقائع أزمة صائفة 1962 في شكل نتائج دقيقة مع التركيز على تلك التي كانت لها علاقة مباشرة بوضع وموقف الولاية الرابعة:

1. أدى انشقاق الحكومة المؤقتة بسبب استقالة أغلب وزرائها قبيل الاستقلال بأيام قليلة إلى فشل جهود بن خدة في استمالة ولايات الداخل إلى جانبها وانتهى به الأمر إلى إعلانه الاعتراف بالمكتب السياسي الذي كان يتزعمه بن بلة كجهاز تنفيذي أعلى لجبهة التحرير الوطني، وتتجلى خارج حلبة الصراع على السلطة⁽³³⁾.
2. نجحت هيئة الأركان العامة مدعومة بتحالف بن بلة في بسط نفوذها على الولايات الداخلية باستثناء الولايتين الثالثة

والرابعة واستمرت في إحكام قبضتها على جيش الحدود الذي سمح لها بالزحف على العاصمة في أواخر شهر أوت 1962 انطلاقاً من بوسعادة شرقاً وتلمسان غرباً⁽³⁴⁾.

3. تسبب انقسام الزعماء الخمسة في مواقفهم إلى استمرار الصراع على السلطة حتى بعد تفكك الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية وذلك بفعل بروز ما عرف "بالجماعات" التي ضمت تحالفات متصارعة وكان أشهرها جماعة وجدة المعروفة أيضاً بجماعة تلمسان والتي ضمت في واجهتها بن بلة، خيضر، بيطاط إلى جانب قيادة هيئة الأركان العامة (بومدين، قايد أحمد، علي منجلي) وقيادات الولايات الأولى، السادسة، الخامسة والثانية، وجماعة تيزي وزو التي تزعمها كريم بلقاسم ومحمد أولحاج ومحمد بوضياف⁽³⁵⁾ ولم يبق سوى آيت أحمد خارج لعبة التحالفات المسلحة.

4. تحولت العاصمة إلى حلبة للصراع بين وحدات الولاية الرابعة والمجموعات المسلحة الموالية لهيئة الأركان العامة، وشهدت سقوط ضحايا بفعل وقوع اشتباكات مسلحة في القصبة وشهدت المدينة فرضاً لحظر التجول في 29 أوت 1962 كسرت تظاهرات شعبية مطالبة بوضع حد لتقاتل الإخوة الأعداء⁽³⁶⁾.

5. كانت الولاية الرابعة آخر قلاع المعارضة لانقضاء تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة على السلطة، وشكلت حدودها شرقاً

وغربا نقاط الصدام المباشر الوحيد في الداخل في مواجهة جيش الحدود الزاحف على العاصمة.

6. تم زحف جيش الحدود والولايات المتحالفة مع بن بلة وهيئة الأركان على العاصمة انطلاقا من بوسعادة وسطيف شرقا حيث زحف العقيد شعباني على قصر البخاري والطاهر الزبيري على سور الغزلان وحدثت أولى الصدامات بين وحدات الولاية الرابعة وجيش الحدود الزاحف غربا في منطقة الشلف في بداية شهر سبتمبر 1962، حيث تمكنت من عرقلة دخول حوالي 30 ألف جندي من وحدات الجيش الوطني الشعبي⁽³⁷⁾.

7. شهدت منطقة سور الغزلان أكبر اشتباك مسلح بين وحدات الولاية الرابعة وجيش الحدود حيث سقط العشرات من القتلى وتم تدمير 07 شاحنات لجيش الحدود في جبل ديرة (ضواحي سور الغزلان) في 1962/09/02⁽³⁸⁾.

8. انتهت المواجهة المسلحة بين الولاية الرابعة وتحالف بن بلة في 1962/09/04 بالتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، مقابل إخراج الولاية الرابعة لوحداتها من العاصمة وإبقاء كل ولاية من الولايات التاريخية لوحدة عسكرية خاصة بها في ثكنات العاصمة⁽³⁹⁾.

9. توجه بن بلة بتاريخ 1962/09/05 على متن طائرة عمودية إلى البرواقية وسور الغزلان والشلف للإشراف على وقف إطلاق النار، وفي 09/08 من نفس السنة دخل العقيد بومدين على رأس 04 آلاف

جندي إلى العاصمة عن طريق قصر البخاري والمدينة والبليدة⁽⁴⁰⁾ وتم سحب وحدات الولاية الرابعة في نفس اليوم وتم الإعلان عن تحديد تاريخ 1962/09/20⁽⁴¹⁾ لإجراء أول انتخابات تشريعية في الجزائر المستقلة جاءت نتائجها لتضع حدًا لأزمة سياسية اندلعت مباشرة بعد الاستقلال.

الهوامش:

(1): حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية (1954 - 1962) رسالة ماجستير . قسم التاريخ . جامعة الجزائر. 2001 ص107.

(2): نفسه 107.

(3): Benjamin STORA, Dictionnaire biographiques des militants nationalistes algériens ; Harmattan, Paris, 1985, P.58

(4): Ibid, P 58 ، وللمزيد من التفاصيل حول تأثير مظاهرات ديسمبر على سياسة الجنرال ديغول الذي وجه دعوة جديدة للتفاوض بعد فشل الاتصال الأول في مولان وأيضا انعكاساتها الإيجابية على الصعيدين السياسي والعسكري للثورة. أنظر حديث محمد الأمين خان، مجلة أول نوفمبر عدد 157 - 1997، ص ص 28، 29.

(5): Mohamed HARBI, LE FLN mirage et réalité, Ed. Jeune Afrique, Paris, 1980, PP.282-286

(6): Mohamed TEGUIA, L'Algérie en guerre, OPU, Alger, 1988, P. 410

(7): إن خلفيات الخلاف الذي أدى إلى استقالة هيئة الأركان العامة في صيف 1961 تعود في حقيقتها إلى ظهور التناقص والصراع بين هيئة الأركان واللجنة الوزارية الحربية CIG التي كان يرأسها الباءات الثلاث بعد فترة قصيرة من إنشاء هيئة الأركان في جانفي 1960 وتوسيع الخلاف ليصبح بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان بفعل الانقسام في المواقف من مسألة التفاوض، أنظر:

M. HARBI, op. cit., PP. 274 -286

(8): قام جيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية (تونس) في شهر جوان 1961 بإسقاط طائرة فرنسية على التراب التونسي بأمر من النقيب بن عبد المؤمن المشرف على إدارة معسكر التدريب، تابع لجيش الحدود فطلبت الحكومة الفرنسية من بورقيبة تسليم الطيار الأسير عندما طلب بورقيبة ذلك من الحكومة المؤقتة فوافقت على التسليم، إلا أن العقيد بومدين قائد هيئة الأركان العامة، رفض رفضا قاطعا وهدد بإعدام الطيار وكاد الوضع أن يؤدي إلى اصطدام مسلح لولا تدخل بعض القادة للتوسط بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان مثل فرحات عباس، علي كافي، إثر رضوخ بومدين للأمر أعلنت قيادة جيش الأركان استقالته في 15/07/1961 لتفجر إثرها قضية الخلاف وتشتد إلى صائفة 1962. أنظر: Ferhat ABBAS, L'indépendance confisquée, Ed. Flammarion, France, 1984, P.198

(9): يذهب خالد نزار إلى أن الحكومة المؤقتة تعمدت تهميش وإقصاء هيئة الأركان وعدم إشراكها في المفاوضات مع الطرف الفرنسي ويشير إلى أن قادة جيش الحدود اعتبروا ذلك احتقارا من طرف السياسيين. أنظر:

Khaled NEZZAR, Récits de combats 1958 -1962, Ed. Chihab, Batna, 2000, PP.19-22.

(10): قامت هيئة الأركان بعد استقالتها بشن حملة عنيفة ضد الحكومة المؤقتة فاتهمتها بأنها أقدمت على الخيانة عندما انخرطت في المفاوضات ووصفت نتائج مفاوضات إيفيان بأنها مهانة لا يمكن القبول بها، فقد صرح قايد احمد أمام إطارات جيش الحدود بأن إيفيان اتفاق عار على حساب الثورة. أنظر:

Mohamed TEGUIA, op.cit., P. 401

(11): علي كاي، مذكرات علي كاي (1946- 1962) دار القصة، الجزائر، 1999 ص ص 258- 265 وأيضا رياض الصيداوي صراعات النخب، دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، (رسالة الأطلس)، أسبوعية تصدر عن دار الأطلس، العدد 294، 22- 28 ماي 2000، ص15.

(12): كان الوزراء الثلاثة الأكثر نفوذا داخل الحكومة المؤقتة (كريم بلقا سم. بن طوبال. بوصوف) يجمعون بين المهام السياسية كوزراء والمهام العسكرية بفعل إشرافهم على قيادة اللجنة الوزارية الحربية وهنا حدث الخلاف بينهم وبين قيادة هيئة الأركان فيما يتعلق بالسلطة على جيش الحدود وولايات الداخل انظر، علي كاي مصدر سابق ص 260. وأيضا M. HARBI, op. cit., PP.269-270 وأيضا M. TEGUIA, op. cit., PP.399-401

(13): في السنوات الأخيرة للثورة (1960- 1962) أصبح جيش الحدود قوة عسكرية كبيرة تتنافس على التحكم فيها قيادات الخارج بهدف ضمان مواقع متقدمة في الدولة المستقلة التي لاح افقها مع مطلع سنة 1962 وبلغ جيش الحدود حوالي 30 ألف جندي في كل من تونس والمغرب وأصبح يمتلك تجهيزات حربية الحديثة انظر M. HARBI, op. cit., P.265 وأيضا K. NEZZAR, op. cit., PP. 135-136

(14): حكيمة شتواج، المرجع السابق 115.

(15): M. TEGUIA, op. cit., P.410

(16): يشير محمد تقية إلى أن الولاية الرابعة رفضت في بداية سنة 1962 تسليم قيادتها إلى قياديين سابقين لها (الصادق دهليس - أحمد بن شريف) عندما تبين لها أن هؤلاء كانوا

الولاية الرابعة في مواجهة أزمة صائفة 1962

يتحركون في إطار تصارع الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة من أجل احتواء ولايات الداخل، أنظر

Mohamed TEGUIA, op. cit., P. 410

وأيضا لخضر برقعة لخضر بورقعة، (مذكرات) شاهد على اغتيال الثورة، ط1 دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص99.

(17): بعد إرسال الحكومة المؤقتة لعناصر موالية إلى الولاية الرابعة بهدف كسبها إلى جانبها مثل الرائد عمر أو صديق، العقيد سي صادق ومن أجل بسط إشرافها على العاصمة وعلى قيادة الولاية قامت هيئة الأركان العامة بإرسال الرائد أحمد بن شريف والرائد قايد أحمد للاتصال بقيادة الولاية الرابعة بهدف إقناعها بالوقوف في صف تحالف بن بلة وهيئة الأركان وهذا الوضع فرض على الرابعة الانخراط في الصراع دون أن تعلن تحالفها مع أي طرف من الطرفين المتصارعين في الفترة السابقة لمؤتمر طرابلس، أنظر لخضر بورقعة. مصدر سابق، ص ص 89 - 90.

(18): وصف علي كاي في مؤتمر طرابلس بأنه مؤتمر الانفجار ونهاية الشرعية وبداية المغامرة وقال علي هارون بأن مؤتمر طرابلس كان شرارة فتنة صائفة 1962. أنظر: علي كاي. المصدر السابق ص 291. وأيضا ، Khaled NEZZAR, op. cit., P. 27

(19): كان الاجتماع في طرابلس 25 ماي - 07 جوان 1962 في حقيقته جلسة غير مكتملة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي لم يجتمع بعدها أبدا، وكان مقدمة لانشقاق الحكومة المؤقتة وزوالها قبل إتمام عملية استلام السلطة في جويلية 1962. أنظر: رياض الصيداوي، صراع النخب السياسية والعسكرية في الجزائر جريدة الأطلس، عدد 295 - 29 ماي 04 جوان 2000، ص 11.

وأيضا: علي رحايلية، الصراع على السلطة، وحرب الإخوة الأعداء، الخبر الأسبوعي، عدد 18، 07، 13 جويلية 1999 ص ص 10، 11. وأنظر أيضا

B. BEN KHEDDA, Le congrès inachevé de Tripoli. La tribune, 15-11-1997, P.1

(20): شرع كل من بلة وقادة هيئة الأركان في تصعيد اللهجة وتوجيه الانتقادات الحادة للحكومة المؤقتة والقيام بوصفها بأنها محيط للقاذورات حسب تعبير بن بلة وبأنها مجموعة قذرة حسب تعبير محمد خيضر عند لقاء القادة السجناء بالوفد المفاوض في إيفيان ومن جهة أخرى كان الرائد علي منجلي محرض جنود جيش التحرير (جيش الحدود) في تونس على الحكومة المؤقتة قائلاً لهم "أنتم جنود المستقبل"

أنظر علي كاي في مصدر سابق، ص 283. وأيضا Mohamed HARBI, op. cit., PP. 336-328

(21): وصف خالد نزار يوم 19 مارس 1962 بأنه لم يكن يوما للنصر وإنما يوما للحداد وألقى مسؤولية الانشقاق والتأزم بعد وقف إطلاق النار على عاتق الحكومة المؤقتة التي اتهمتها بأنها كانت تتسابق من أجل الالتحاق بالعاصمة بهدف السيطرة على السلطة ولم يشر إلى دور الأركان التي كان يعمل تحت أوامرها في ذلك، أنظر، Khaled NEZZAR, op. cit., P. 203

(22): قام كريم بلقا سم بدعوة الحكومة إلى العمل من أجل عدم تحول هيئة الأركان إلى سلطة. وبدا التسابق نحو كسب ولايات الداخل، أنظر، Mohamed HARBI, op. cit., P.289

(23): كانت العاصمة منطقة ذاتية (ZAA) بموجب قرارات الصومام لكن تنظيمها تفكك بصورة شبه تامة بعد معركة الجزائر 1957 وتحولت إثر ذلك إلى منطقة تابعة للولاية الرابعة، لكن الحكومة المؤقتة حاولت فرض إشرافها عليها في بداية 1962 في سياق صراعها مع هيئة الأركان العامة. أنظر: لخضر بورقعة، المصدر سابق، ص ص 98، 199.

(24): ذكر لخضر بورقعة إرسال الحكومة المؤقتة في تونس لكل من الرائد عزالدين وأوصد بيق للإشراف على العاصمة في جانفي 1962، ثم إرسال كل من العقيد صادق دهيلى والنقيب علي لونيسي لقيادة الولاية الرابعة. أنظر لخضر بورقعة - مصدر سابق - ص ص 98-99.

(25) : Mohamed TEGUIA, op. cit., P. 410

(26) : لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 99.

(27) : علي كاي، مصدر سابق، ص ص 287، 288.

(28) : Mohamed HARBI, op. cit., P. 339

(29) : لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص ص 100، 101 وفي نفس السياق أشار محمد تقيّة إلى حضور ممثلين عن الولايتين الثالثة والرابعة (3 و 4) في المؤتمر دون ذكر أية أسماء، أنظر، Mohamed TEGUIA,

op. cit., PP.409-410 وفي شهادة للعقيد يوسف الخطيب، ذكر أن محمد بن شريف كان يحمل تكليفا من الولاية الرابعة للمشاركة في مؤتمر طرابلس، أنظر شهادة العقيد

الولاية الرابعة في مواجهة أزمة صائفة 1962

يوسف الخطيب لمجلة معالم (باللغتين العربية، الفرنسية) العدد الأول 1998 منشورات مارينو، الجزائر، ص 65.

(30): Mohamed TEGUIA, op. cit., P. 411

(31): تجدر الإشارة هنا إلى أنه يجب التدقيق في مسألة استقالة قيادة هيئة الأركان العامة في 1961/07/15 ثم إقالته من طرف الحكومة المؤقتة في 1961/09/15 وصولاً إلى قيام الحكومة المؤقتة بحل الهيئة (التتظيم) في 1962/06/30 كما ذكر محمد تقيّة أو في 1962/07/05 (يوم الاستقلال) كما أشار محمد حربي.

(32) : Mohamed HARBI, op. cit., P. 354

(33) : في 07 أوت 1962 أصدر بن خدة خطاباً اعترف فيه بسلطة المكتب السياسي الذي أنشأ في مؤتمر طرابلس، وأعلن عن نقل سلطة الحكومة المؤقتة إلى المكتب السياسي الذي كان يتزعمه بن بلة، وشبه محمد تقيّة ذلك الخطاب بأنه "وصية سياسية" خرج إثرها بن خدة من السباق عن السلطة. أنظر:

Mohamed TEGUIA op. cit., P.418

(34): Mohamed HARBI, op. cit., P.370

(35) : Mohamed TEGUIA, op. cit., PP. 415-418 وللمزيد من التفاصيل حول تشكل مجموعات تيزي وزو، وتلمسان ووجدة أنظر Affif HAOULI, La crise de la direction du FLN de l'été 1962. In le quotidien d'Oran, n° 1652 1653-20-21/06/2000, P. 5

(36): في 29 أوت 1962 وقعت اشتباكات دامية في أحياء العاصمة بين مجموعات ياسف سعدي الموالية لهيئة الأركان العامة وبن بلة ووحدات تابعة للولاية الرابعة التي قامت باعتقال 50 شخصاً مسلحاً من أتباع سعدي وكرد فعل على اقتتال الإخوة خرجت الجماهير رافعة شعار "07 سنوات تكفي..." . أنظر: Mohamed HARBI op. cit., P.

370 وأيضا: Mohamed TEGUIA, op. cit., P. 420

(37): أشار محمد تقيّة إلى أن جيش الحدود الذي زحف على العاصمة من الشرق ومن الغرب كان يحمل تسمية الجيش الوطني الشعبي وهي التسمية التي أطلقها عليه هيئة الأركان العامة، أنظر:

Mohamed TEGUIA, op. cit., P. 420

(38): Mohamed TEGUIA, ibid, P. 421 وتجدر الإشارة إلى أن الصدام بين الولاية الرابعة وجيش الحدود خلف سقوط أكثر من ألف قتيل، وحدثت الاشتباكات في مناطق

المصادر العدد 13

عديدة مثل: سور الغزلان، قصر البخاري، البرواقية، الشلف، أنظر شتواح حكيمة، المرجع السابق، ص 146.

(39) :Mohamed TEGUIA, op. cit., P. 421

: Mohamed HARBI, op. cit., P. 371 وأنظر أيضا ibid. P.421

(40) (41) :لم يتوقف القتال إلا بعد نزول كل من بن بلة وقائد الولاية الرابعة: يوسف

الخطيب ومحمد بوسماحة إلى الشارع، وبعد عقد اتفاق بين الطرفين، أنظر: لخضر

بورقعة، المصدر السابق، ص 107 ، وأيضا: Mohamed TEGUIA, op. cit., P. 421